

**The Current Global Economic Crisis
Causes, Effects and Lessons Learned**

Assist Prof Dr. Mayah Shibib Al Shemari
Administration and Economics Colleg
Kufa University

Abstract:

The research focuses on the global economic crisis in 2008. The reasons of occurrence, mechanisms and transition to the capitalist system, it described the manifestations of this crisis and its difference with other crises of Capitalist, the research also measured the impact of consumer spending on economic growth, the impact of bank loans, on the global development, the research studied the orientalist look of the current global economic crisis effects, and explained the effects of the economic crisis on the Iraqi economy, the extent of vulnerability or not at this crisis, also described what are the lessons learned from the current global financial crisis concluding some conclusions.

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (الأسباب والآثار والدروس المستفادة)

أ.م.د. مايخ شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

الملخص

يركز البحث على الازمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ واسباب حدوثها والاليات انتقالها الى النظام الراسمالي ، وتوضح مظاهر هذه الأزمة واختلافها عن الأزمات الرسمالية الاخرى كما تناول البحث قياس اثر الأنفاق الاستهلاكي على النمو الاقتصادي وقياس اثر القروض المصرفية على مستوى التطور العالمي ، ومن ثم نظرة استشرافية لآثار الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة .

لقد وضح البحث اثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد العراقي ومدى تأثرها من عدمه بهذه الأزمة ، كذلك توضح ماهي الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الراهنة واختتم البحث ببعض الأستنتاجات.

المقدمة:

يمر العالم بأزمة اقتصادية ربما تعصف باقتصاديات الكثير من الدول وفي مقدمتها العالم الغربي وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر الاقتصاديات الرأسمالية ، التي تمر حاليا بمشاكل اقتصادية عديدة لم تشهدها منذ الكساد العظيم (1933-1929).

إن آليات تجاوز الكساد الكبير كانت من خلال إعادة النظر بسياسات ادم سمث الداعية إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (مبدأ اليد الخفية) ، ولذلك فإذا ما كنا متفائلين في إمكانية تجاوز الأزمة فإنّ هذا التفاؤل لابد أن يستند في النهاية إلى ضرورة إعادة النظر في النظام المالي والنقدي العالمي ككل.

وصف البعض سيناريو هذه الأزمة بصورة مشابهة (بعض الشيء) لما جرى في دول جنوب شرق آسيا عام (1997) من حيث الانهيار والتراجع الرهيب للمؤشرات الرئيسية في البورصات وما ترتب عليه من انخفاض في مؤشرات أسواق المال.

والاقتصاد الأمريكي يتميز في تشجيعه الإنفاق الاستهلاكي بكل ثمن، لأنّ ارتفاع مستويات الاستهلاك هو حصيلة ومدعاة لنمو اقتصادي مضطرب ، ولأجل تشجيع الاستهلاك تم رفع مستوى الدخل عن طريق التسهيلات والقروض المصرفية بفوائد مغرية ، كما إن لهذه القروض اثراً على مستوى التطور الاقتصادي، وكان للنمو الاقتصادي والتطور أن يستمر لولا أن برزت الأزمة عندما عجز المواطن الأمريكي عن تسديد القروض المصرفية الأمر الذي أدى إلى انهيار المؤسسات المالية.

وهكذا فإنّ الرأسمالية وفق المتغيرات المستجدة أضحت تستدعي فهما جديدا لها ، واعتقد أن هذا الفهم بدون تجميل أو تقبيح هو أمر لامناص منه لكل من مؤيدها خصومها ، لاسيما أن الرأسمالية اليوم هي النظام الأكثر شيوعا ، ولذا لا يجوز لأحد

الادعاء إن تغيرات الرأسمالية لا تعنينا بحجة أن أزمات الرأسمالية بكل تناقضاتها لا يمكن حلها حتى في إطار نظامها ، وإنما نقول إنَّ ما يحدث من تطورات في النظام الرأسمالي تعنينا جميعا ، لأنه لن يكون هناك احد بمعزل عن آثار تغيرات النظام الرأسمالي بكل محاسنه ومساوئه.

وجاء هذا البحث ليتناول دراسة هذه الأزمة والبحث في متغيراتها من حيث الأسباب والآثار والدروس المستفادة ، باعتبارها مشكلة عالمية لم يكن احد بمنأى عنها، مفترضين أنَّ هذه الأزمة ذات جذور إدارية أكثر من كونها اقتصادية، تحولت لأزمة اقتصادية بسبب عدم تفعيل القوانين التي تنظم العملية الائتمانية للجهاز المصرفي مما انعكست تداعياتها على القطاع المالي والقطاع الحقيقي على السواء.

ولتحقيق أهداف البحث اعتمدنا منهجاً يعتمد الاستدلال تارة والاستقراء تارة أخرى، كما تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين بعض متغيرات البحث.

وتضمن تبويب البحث مجموعة من الفقرات التي تناولت ماياتي:

١- مراحل نشوء الأزمة المالية.

٢- مظاهر الأزمة الاقتصادية.

٣- الأسباب الاقتصادية التكنيكية للأزمة المالية.

٤- قياس اثر الإنفاق الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.

٥- قياس اثر القروض المصرفية على مستوى التطور الاقتصادي العالمي.

٦- نظرة استشرافية لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

٧- آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العراقي.

٨- الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وانتهى البحث بخاتمة توطر محصلة البحث.

أولاً: مراحل نشوء الأزمة المالية:

منشأ هذه الأزمة يعود إلى إقدام البنوك الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر (بضمانات ضعيفة أو بدون ضمانات) لبناء المساكن مما ولد ازدهاراً في سوق العقارات خلال المدة (2001-2006)، الأمر الذي شجع البنوك على منح المزيد من القروض بدون ضمانات كافية وبمقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية، وجدير بالذكر إن إجمالي القروض الممنوحة في هذه المدة بلغ (700) مليار دولار، ذهب جلها لإقراض شركات العقارات والمقاولات. كما قدمت مبلغاً مماثلاً بصفة قروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، ثم قامت ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق، وأعدت إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد مرات متتالية. وقامت شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وطرحتها في أسواق المال، وتم تداولها وبيعها لآخرين ومنهم إلى غيرهم في تيارات متتالية، وذلك بأسعار أكثر من قيمتها الاسمية اعتماداً على ما تدره من فوائد والتي بدأت بسيطة لمدة سنتين ثم تتزايد بعد ذلك.

وفي المقابل قام المقرضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقييمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية، والحصول على قروض من مؤسسات أخرى والتي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات، وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول. وفي خطوة ثالثة تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات، وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى، وتم تداولها منفصلة عن السندات، وبالتالي حملت المنازل بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمة هذه المنازل، وانقطعت الصلة بين حملة السندات وبين المقرضين بضمان العقارات.

ومما زاد من حدة الأزمة أنه عند عدم السداد لمرّة واحدة تأخذ فائدة تعادل ثلاثة أضعاف فوائد القسط الشهري، فضلاً عن أن بنود العقود الاقراضية تتضمن رفع الفائدة عند رفعها من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي. إن نجاح شركات العقار في تسويق

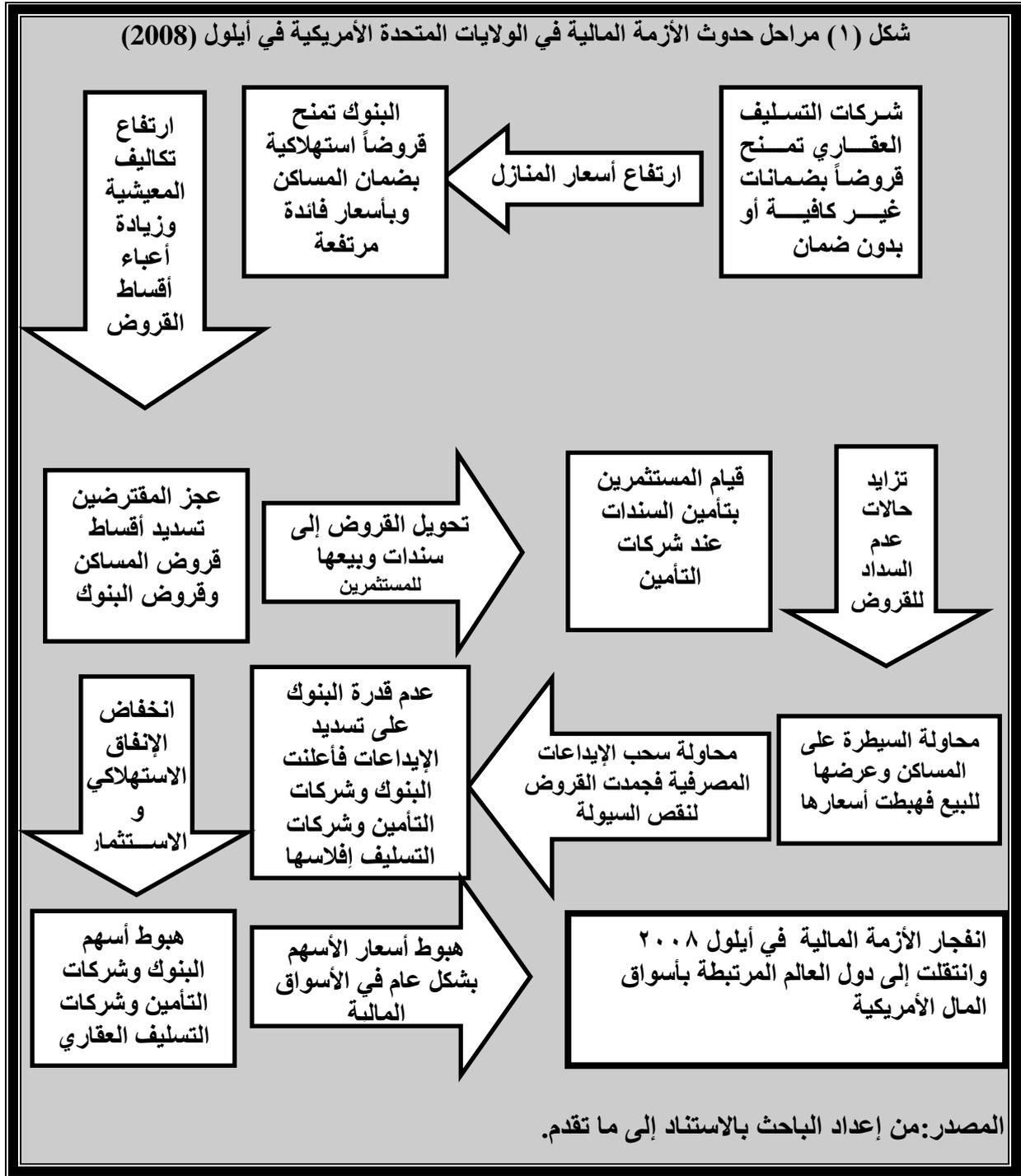
المنازل لمحدودي الدخل ونجاحها في الالتفاف على قوانين السقف الائتماني نتج عنه ارتفاع أسعار العقار بشكل كبير ، وأصبحت المنازل بأسعار أعلى بكثير من سعر الشراء، الأمر الذي دفع أصحاب المنازل لأخذ قروض إضافية من البنوك بضمن منازلهم التي لم تسدد قيمتها بالأساس، بالاعتماد على منح القروض على فرق السعر بين مبلغ الدين والقيمة في السوق. وسعد مجلس الاحتياطي الفيدرالي بهذه الطفرة؛ حيث وجد في الرهون العقارية محركاً رئيساً للاقتصاد الأمريكي نظراً لأنه كان يتم إعادة تمويل المقرض كلما ارتفعت قيمة عقاره مما شجع الشعب الأمريكي على استمرار الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي استمرار النمو في الاقتصاد الأمريكي، إلا أن ما لم ينتبه إليه الكثير هو أن هذه الطفرة لم تكن نتاجاً اقتصادياً حقيقياً، بل هي قائمة على سلسلة من الديون المتضخمة التي لم يكن لها أي ناتج في الاقتصاد الفعلي حيث كانت عبارة عن أوراق من السندات والمشتقات والخيارات يتم تبادلها والمضاربة عليها في البورصات. وفي بداية عام (2007) تزايدت حالات عدم السداد وظهرت الأزمة بوضوح ، فأحست معظم البنوك وشركات التوريق بالخطر، فلجأ المستثمرون العالميون لشركات التأمين للتأمين على السندات، وفي هذه الحالة فالمواطن محدود الدخل يعتقد أن المنزل له ، وشركات العقار التي لم تستلم قيمة المنزل تعتقد أن المنزل لها ، والبنوك أيضاً لديها نفس الاعتقاد بحكم منح القرض بضمن المنزل، كما أن شركات التأمين بدورها تظن أن المنزل لها بحكم التزامها بدفع مبالغ السندات للمستثمرين الدوليين في حال عدم السداد⁽¹⁾.

وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة ومضاعفة الفوائد عند تأخر تسديد إقساط القروض وعدم قدرة أصحاب المنازل على إعادة بيعها، أو رهنها والحصول على قروض جديدة توقفوا عن سداد أقساط القروض وفوائدها، مما اضطر الشركات والبنوك لمحاولة بيع المنازل محل النزاع ،ولتسبب السوق العقاري ، انخفضت قيمة العقارات لزيادة العرض على الطلب، فأصبحت لا تغطي مبالغ شركات العقار ولا البنوك ولا شركات التوريق ولا حتى شركات التأمين فانخفضت قدرة البنوك على تمويل الشركات

والأفراد لتعثر المقترضين (أصحاب المنازل) عن السداد، وترتب على ذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وفي أيلول (2008) انفجرت الأزمة عندما ارتفعت قيمة الأصول الهالكة نتيجة القروض المتعثرة المرتبطة بالرهن العقاري إلى (700) مليار دولار، وهنا بدأت أسعار السندات في الانخفاض، واتجه حملتها إلى بيعها بخسارة فانهارت مؤشرات الأسواق المالية، وتوقفت المؤسسات المصرفية عن الإقراض كما هرع المودعون لسحب مدخراتهم في المصارف، ولقطة السيولة أعلنت العديد من المصارف إفلاسها؛ نظرًا لتعثر المقترضين السابقين عن سداد قروضهم، مما مهد لانهايار الاقتصاد الأمريكي فانهارت المؤسسات والبنوك والأسواق المالية المرتبطة به، وكما هو واضح في الشكلين (٢،١).

ولتدارك الأمور وضعت وزارة الخزانة الأمريكية الشركات العملاقة للتسليف العقاري وبعض المصارف تحت الوصاية، وتوالت تداعيات الأزمة لتطال مؤسسات أخرى مثل بنك (Bear Stearns) وبنوك أخرى مثل (City group)، (Merrill Lunch)، (Lehman Brothers). هذا فضلا عن تأميم المجموعة الأمريكية للتأمين (A.I) لتفادي إفلاسها.

وهكذا أخذت تداعياتها الأزمة تتوالى على البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة. ولقد أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطال الأزمة شركات الإقراض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم^(٢).



ثانياً: مظاهر الأزمة الاقتصادية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية^(٣):

أ- نقص السيولة في البنوك نتيجة لعدم تسديد القروض مما خلق حالة من الهلع في سحب الإيداعات من البنوك.

ب- قيام المؤسسات المالية والبنوك بتجميد منح القروض للأفراد والشركات خشيةً عدم استردادها.

ج- انكماش حاد في النشاط الاقتصادي بسبب نقص السيولة الذي دفع المقترضين إلى التوقف عن سداد قروضهم.

د- انخفاض قيمة أسهم شركات التسليف العقاري والبنوك ومؤسسات التأمين ، مما أدى إلى انخفاض مستوى التداولات وانخفاض مؤشرات الأسواق المالية بشكل عام.

هـ- انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية وبضمانات كبيرة .

و- ضعف السيولة ولد انكماشاً اقتصادياً بسبب انخفاض المبيعات ، لاسيما في قطاع العقارات والسيارات.

ز- زيادة معدلات البطالة بسبب التوقف عن الإنتاج والإفلاس والتصفية.

ح- زيادة طلبات الإعانة الاجتماعية من الحكومة.

ط- انخفاض معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار ، مما أدى إلى الكساد والبطالة.

ثالثاً- الأسباب الاقتصادية التكنيكية للأزمة المالية:

١- البنوك التجارية.

من المعروف أنّ ميزانية أي بنك تجاري (Balance Sheet) تتكون من طرفين أو جانبيين هما (الأصول) و(الخصوم) وبعبارة أخرى استخدامات أموال البنك وصادر هذه الأموال ، وإذا علمنا أن مصادر الأموال تتكون من مصدرين رئيسيين هما ، مصدر داخلي متمثل برأس المال (حصة المساهمين) ومصدر خارجي ممثل بالودائع بمختلف أنواعها ، حيث تعمل البنوك على استقطاب الودائع من العملاء مقابل فوائد منخفضة عادة ، وتقوم بتوظيفها من خلال الاستثمار أو إقراضها للباحثين عن التمويل^(٤).

ونتيجة للأزمة أعلنت البنوك إفلاسها ، والإفلاس هو الموقف الذي تعجز فيه المؤسسة المصرفية عن مواجهة التزاماتها حيث تكون قيمة (الأصول) اقل من قيمة

(الخصوم) . ولذلك فإن جميع المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كانت قيمة موجوداتها (القروض والاستثمارات) اقل من قيمة التزاماتها(الودائع) بكثير.

٢ - شركات التسليف العقاري.

تتكون الميزانية في شركات التسليف العقاري من مصادر الأموال(الأسهم) ومن استخدامات هذه الأموال التي تكون عادة في مجال التسليف العقاري.

وعندما يتوقف المقترضون عن سداد أقساط القروض تنخفض الموجودات المالية لشركات التسليف العقاري فضلا عن الأرباح، الأمر الذي ينتج عنه تراجع في إمكانيات هذه الشركات في أداء عملها مما ينعكس سلبا على قيمة أسهمها في الأسواق المالية، إذ تنهار هذه الأسهم وتحدث الأزمة.

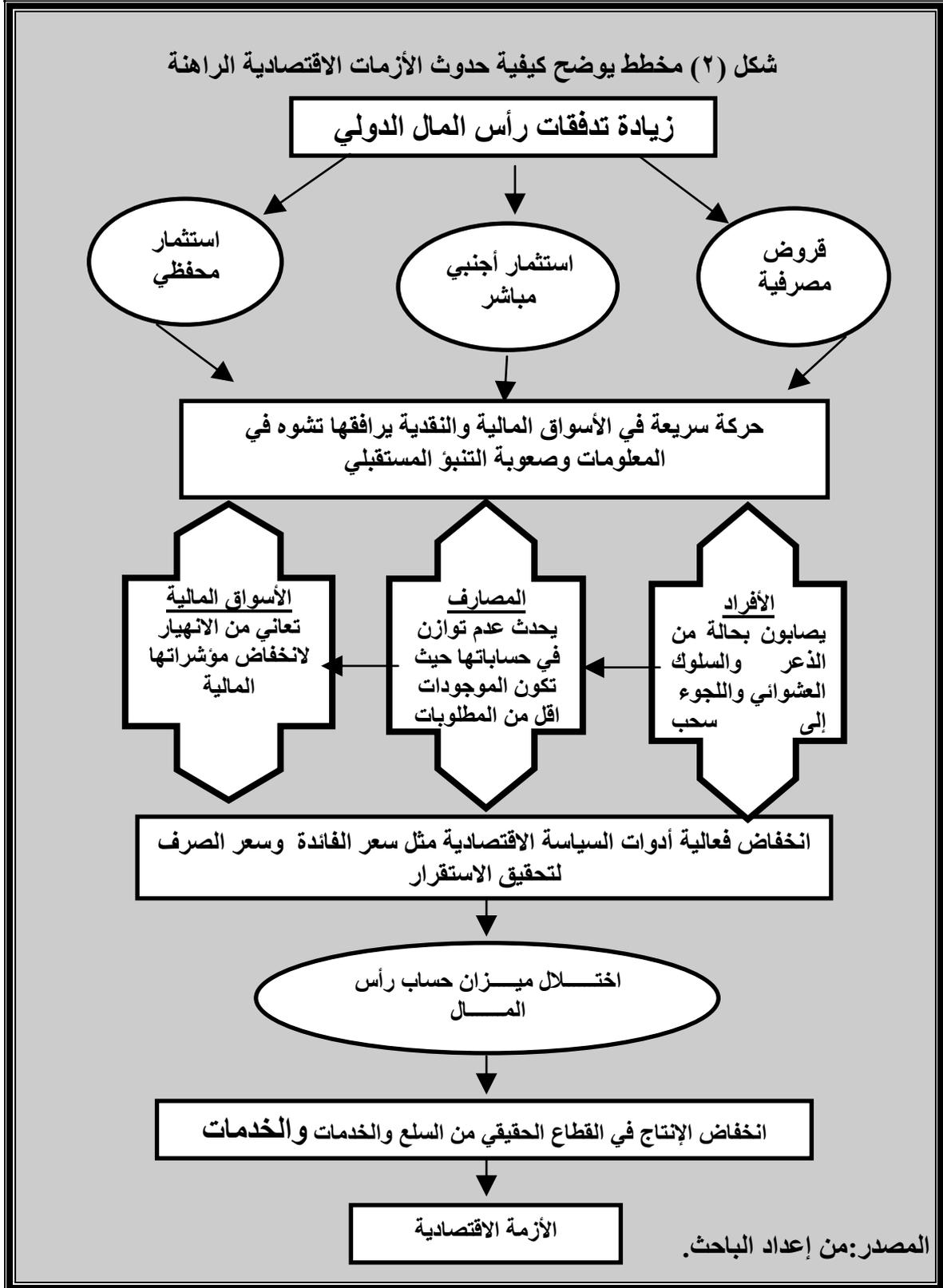
٣ - شركات التأمين.

إن ميزانية شركات التأمين تتكون من مصادر الأموال وتشتمل على (أسهم الشركة وعوائد ورسوم التأمين) أما الاستخدامات لهذه الأموال فترتكز بالدرجة الأساس على تعويض السندات الخاسرة المؤمن عليها، هذا فضلا عن كل ما يمكن أن يؤمن عليه من أشخاص وممتلكات منقولة وغير منقولة.

ففي حالة تعرض السندات لعدم سداد فوائدها وقيمتها الأصلية في نهاية المدة يلجأ أصحاب السندات هذه إلى شركات التأمين لتعويضهم عن خسائرهم، وعند تفاقم حالات عدم السداد تنخفض عوائد التأمين مما يؤدي إلى حدوث الأزمة في شركات التأمين.

وخلاصة القول إن أسباب الأزمة المالية هي في واقعها أسباب مركبة إدارية واقتصادية حسب عناصرها ، فأزمة شركات التسليف العقاري وأزمة البنوك وأزمة شركات التأمين جميعها أسهمت في انهيار مؤشرات الأسواق المالية في (الوول ستريت)، كما أن آثارها انعكست على مختلف الأسواق المالية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء ، وتضاعفت آثارها مع انخفاض أسعار المواد الأولية والنفط مما أدى إلى انخفاض الناتج في القطاع الحقيقي وانتشار البطالة ، وساد العالم ركود مثل أزمة خطيرة في عالم اليوم.

شكل (٢) مخطط يوضح كيفية حدوث الأزمات الاقتصادية الراهنة



رابعاً: قياس أثر الإنفاق الاستهلاكي على النمو الاقتصادي:

سبق وأن اشرنا إلى إن الاقتصاد الأمريكي يشجع الإنفاق الاستهلاكي باعتباره محركاً للنمو، ولذلك كانت من أوليات وزارة الخزانة الأمريكية تشجيع الجهاز المصرفي والمؤسسات التمويلية لمنح مختلف أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية وهذا يحقق ثلاثة أهداف حسب وجهة نظر رسمي السياسة الاقتصادية الأمريكية هي:

١ تحقيق فوائد وأرباح اقتصادية للمصارف والمؤسسات التمويلية من خلال أسعار الفائدة المغرية.

٢ تحقيق معدلات نمو جيدة للنتائج المحلي الاجمالي .

٣ رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية.

لكن هذا الأسلوب تجاوز الحد في بلوغ القصد وتهاون البنك الفيدرالي الأمريكي عن تنفيذ القانون وتفعيل الحد الائتماني ، مما زاد من الاقتراض المكشوف غير المضمون ، وقد خلق هذه الأزمة جشع شركات التسليف العقاري والجهاز المصرفي سعياً وراء تحقيق الإرباح بأي ثمن، ولذا يمكن القول إن هذه الأزمة إدارية بسبب تجاهل قوانين الحدود والضوابط الائتمانية تحولت إلى كارثة اقتصادية ، وحاول الباحث تقدير اثر إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (إنفاق القطاع العائلي + إنفاق القطاع الحكومي) على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي ، حسب البيانات في الملحق (١)^(٥) وللمدة ١٩٩٦-٢٠٠٧ بعد معالجتها بطريقة التمهيد الأسي الأحادي Single Exponential Smoothing ، وفق النموذج التالي:

$$Y_i = f(x_i)$$

$$Y_i = \text{النمو الاقتصادي}$$

$$X_i = \text{إجمالي الإنفاق الاستهلاكي}$$

وأظهرت نتائج التقدير ماياتي:

$$Y = 8.423 + 0.039 X_i$$

$$T = (6.89) \quad (1.93)$$

$$R^2 = 51\% \quad F = 9.47 \quad D.W = 1.60 \quad n = 12$$

ومن النتيجة أعلاه يتضح إنَّ هناك تأثيراً واضحاً للإنفاق الاستهلاكي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وإنَّ جميع المعلمات معنوية عند مستويات مقبولة إحصائياً ، كما إنَّ القوة التفسيرية تشير إلى إنَّ ٥١% من التغيرات في نمو الناتج المحلي تعزى إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في حين إنَّ النصف الآخر تفسره عوامل أخرى لم تدخل في التقدير ، والجدير بالذكر إنَّ تلك النتيجة تؤكد بشكل لايقبل الشك ما ذهبت إليه السياسة الاقتصادية الأمريكية من حيث رفع مستويات الاستهلاك عن طريق تشجيع الإنفاق الاستهلاكي من خلال منح المواطن الأمريكي تسهيلات ائتمانية موسعة حتى وإنَّ كان ذلك خارج الضوابط الائتمانية باعتبار ذلك مدعاة لتحقيق نمو اقتصادي مضطرب ، وحقيقة إنَّ هذه السياسة التوسعية مستمرة لولا انفجار فقاعة السوق العقارية وظهور الأزمة إلى الأفق .

خامساً: قياس أثر القروض على مستوى التطور الاقتصادي العالمي :

بما إنَّ الأزمة المالية العالمية الحالية سببها الائتمان المصرفي المقدم من الجهاز المصرفي وشركات التسليف ، فلا بد من دراسة اثر الائتمان على مستوى التطور و المستوى المعاشي لأفراد المجتمع وبالحصول على بيانات تخص ذلك ، تم اخذ عينات مختلفة من الدول قسمت إلى فئات غير متساوية على أساس حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، مقاسه بالدولار على أساس تعادل القوة الشرائية لكي يلغي التفاوت في الأسعار ما بين الدول المختلفة، وكانت الفئات كالآتي

الفئة الأولى : ١٠٠٠ دولار فأقل

الفئة الثانية : ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ دولار

الفئة الثالثة : ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ دولار

الفئة الرابعة : ١٠٠٠٠ دولار فأكثر

$$Y_i = f(X_i)$$

$$Y_i = \text{Dept} / \text{GDP}$$

$$X_i = \text{GDP Per Capita}$$

$$i = (1, 2, 3, \dots, n)$$

وتم احتساب تلك العلاقة وفق نموذج قياسي :

نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي

حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

وتم الحصول على أحدث البيانات المتيسرة في عام ٢٠٠٩ على أساس بيانات مقطعية لعام ٢٠٠٧ واخذ ١٥ دولة لكل فئة من الفئات ما عدا الفئة الأولى فكان عدد الدول ١٤ (انظر الملاحق من ٢ - ٥)^(٦) ، وتم تقدير النموذج أعلاه بصيغ رياضية مختلفة ، كانت الصيغة الخطية هي الأنسب للفئات الثلاث الأولى ، في حين كانت الصيغة اللوغارتمية هي الأنسب للفئة الرابعة كما في الجدول (١) .

جدول (١)

نتائج تحليل اثر القروض المصرفية على مستوى التطور الاقتصادي لفئات مختلفة من الدول)
مقاسا بحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)

المعطيات الفئات	\hat{a}	\hat{b}	R^2	F	n عدد الدول	الصيغة المقدرة
١٠٠٠ دولار فأقل	٨٠,٨١ t(2.54)**	-٠,٠٧٦٣ t(-1.65)*	١٩ %	٢,٧٢ *	١٤	خطية
١٠٠٠ - ٥٠٠٠	١٠,١ t(0.82)	٠,٠٠٦٣ t(1.56)*	٢٠ %	٢,٤٥ *	١٥	خطية
٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	-٣٠,٢ t(0.78)	٠,٠١١ t(2.18)**	٢٧ %	٤,٧٧ *	١٥	خطية
١٠٠٠٠ دولار فأكثر	-٣,٥٣ t(-1.54)*	٠,٨١٢ t(3.57)***	٥٠ %	*** ١٢,٧٦	١٥	لوغارتمية

المصدر: قدر الجدول من قبل الباحث.

ومن الجدول (١) يتضح أنّ أثر الائتمان المصرفي على التطور الاقتصادي سالبا في الفئة الأولى ذات اقل من ١٠٠٠ دولار وهي في الغالب دول متخلفة ، مما يدل على ان القروض في تلك الدول غير ذات فاعلية لاتستخدم في مجالات تنمية الناتج المحلي وإنما تستخدم لأغراض أخرى غير إنتاجية لاتساهم في عملية النمو الاقتصادي .

أما الفئتان الثانية والثالثة فكان التأثير موجبا وضعيفا إلا إنّ الفئة الثالثة أفضل نسبيا من الثانية من حيث مستوى معنوية معلمه \hat{b} ، وكذلك الحال من حيث معامل الارتباط ومعنوية الدالة ككل ، مما يشير إلى إنّ دول الفئة الثانية في طور النمو والتنمية في حين إنّ الفئة الثالثة من الدول حديثة التصنيع الناشئة، أما الفئة الرابعة فكان أثر الائتمان المصرفي على حصة الفرد من الناتج المحلي موجبا وكبيرا مقارنة

بالفئات الأخرى وأكثر معنوية سواء كانت معنوية المعلمات أو معنوية الدالة ككل أو من حيث القوة التفسيرية ، مما يشير إلى أهمية وفاعلية الائتمان المصرفي في مستوى التطور الاقتصادي لاسيما في الدول المتقدمة .

ومما لاشك إن مقدار حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي تعبير عن مستوى نمو الناتج وتطوره متساوقا مع النمو السكاني لأي بلد ، ولذلك فان البلدان ذات حصة الفرد الأكبر من الناتج المحلي مقارنة مع البلدان الأخرى تكون أكثر تطورا في الغالب، ولهذا يعد ذلك مؤشرا لمستوى التقدم الاقتصادي . ولاحظنا من معادلات التقدير أنه كلما ازدادت حصة الفرد من الناتج حسب الفئات ازداد مستوى التطور الاقتصادي وكان الائتمان أكثر فاعلية تبعا لذلك ولهذا نلاحظ أن الفئة الرابعة (أكثر من ١٠٠٠٠ دولار) تضم دولا اغلبها متقدمة أو دول حديثة التصنيع ، مما يؤكد على أهمية القروض المصرفية في تلك الدول ، وهذا مايشير إليه (R^2) الذي كانت قوته التفسيرية تصاعديا مع ازدياد حصة الفرد من الناتج حسب الفئات حتى وصلت القوة التفسيرية إلى أكثر من % ٥٠ في الفئة الرابعة ذات الدول الذي تكون حصة الفرد من الناتج مرتفعة فيها. ونخلص من هذا التقدير إن نموذج العلاقة المقدره كان جيدا في محاكاة الواقع الفعلي لدول العالم المختلفة وفق هذه العلاقة، ويؤكد أيضا النتيجة التي تم الحصول عليها من النموذج السابق (نموذج أثر إجمالي الاستهلاك على النمو الاقتصادي) ، وبطبيعة الحال هذا يفسر سبب التوسع المضطرب في الائتمان المصرفي للحد الذي أوقع الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في شرك الإفراط في التوسع الائتماني والذي رافقته موجة تضخمية أدت في النهاية إلى انفجار الفقاعة وحدوث الانهيار في الأسواق المالية ومن ثم حدوث الأزمة الاقتصادية الراهنة.

سادسا: نظرة استشرافية لأثار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة:

استنادا إلى التحليل السابق يبدو أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية تكون أكثر وطأة على الدول النامية منه على الدول المتقدمة من خلال اتجاهين، الأول: انخفاض كفاءة استخدام القروض والائتمان المصرفية في تنمية الناتج المحلي الاجمالي، لانخفاض نسبة القروض إلى الناتج المحلي الاجمالي فمثلا تبلغ تلك النسبة ٥% في الكونغو

كونها من الدول المتخلفة في حين تبلغ النسبة ذاتها ٢٤٠% في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تتخفف حصة الفرد من الناتج فتشكل في الكونغو ٦% مما تحقّقه الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الحصة. أما الاتجاه الثاني: فيتمثل بأثر النمو السكاني . إذ إن النمو السكاني في الدول النامية يفوق كثيراً نمو الناتج مما يعكس سلبي على مستوى التطور الاقتصادي ، وهذا عكس ما يجري في الدول المتقدمة. إضافة إلى ذلك فإن خريطة توزيع السكان في العالم غير متوازنة.. فساكن العالم المتقدّم الذي ينمو ببطء شديد وبمعدّل سنوي لا يتجاوز ٠,٤% يمثلون ٢١% من ساكن العالم فقط. ومجموعة الدول الأقل تقدماً والتي تضمّ خمسة مليارات نسمة وتنمو بسرعة تفوق الأولى بنحو خمس مرّات أو يزيد تمثّل ٧٩% من ساكن المعمورة!!!. ومع ملاحظة أن الفئة الأخيرة التي تضم اغلب دول العالم المتقدّم هي أكثر امتلاكاً لفنون التقدّم والتكنولوجيا وبالتالي هي أكثر قدرة على مضاعفة مواردها (مع ملاحظة ما تعانيه اليوم من آثار الأزمة المالية) لأدركنا أننا أمام عالم سوف تتسع فيه الفوارق لكن تنبؤات المستقبل تحمل مفاجآت أكثر من ذلك بكثير. وعند اخذ توقعات الزيادات السكانية في العالم حتى عام ٢٠٥٠ فكآلاتي^(٧):

- الهند ستكون أكبر تجمّع سكاني في العالم وبما يعادل ٣٠% من ساكنه الحاليين لأنّها لا تمتلك نفس السياسات التي تتبّعها الصين لضبط السكّان، وتصبح الصين في المرتبة الثانية /١٦١٠/ مليون نسمة مقابل /١٦٤٠/ مليون نسمة للهند.
- سوف يزداد عدد الدول العملاقة التي يزيد عدد ساكن كلّ منها عن مائة مليون نسمة وسوف تضمّ منطقة الشرق الأوسط ٤ دول يزيد تعداد كلّ منها على المائة مليون منها "تركيا وإيران ومصر".

إما التوقعات المستقبلية للدول العربية فستكون:

* تضاعفت الديون العربية ثلاثين مرّة في عشرين عاماً.
 * كذلك فإنّ حصول النمو المادي لا يعني بالضرورة عدالة توزيع الدخل لأن زيادة الدخل تبدّدت في ظلّ الحرب، والموارد تبخّرت في ظلّ التشرذم وسيطرة المراكز

الخارجية على كل ما يجري في البلدان العربية، فالخارج هو مركز الاستقبال للنفط والمال والعقول المهاجرة، وهو مركز التصدير للآلة والسلاح وقطعة الجبن والخبز ونمط الاستهلاك وشريط الفيديو. وعبر رحلة "العرب-الخارج" يضيع الكثير، حتى إن بعض الدراسات تتوقع أنه إذا استمرت نفس السياسات فالأخطار سوف تتزايد، "فالدول الكبرى تهيمن" ودول الجوار تنقض على الجسد الضعيف والتنمية مشوهة، وسوء التوزيع هو الغالب. ومن نتائج الأزمة المالية علينا أن نأخذ الدروس والعبر بما يفيد البلدان النامية ومنها العراق وأن ندقق كثيرا في السياسات الاقتصادية وان لا نترك التنمية للحكومات لوحدها بل يشترك القطاع الخاص والمجتمع برمته^(٨).

سابعا: آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد العراقي:

لم يكن العراق بمنأى عن آثار الأزمة المالية التي هزت أركان الاقتصاد العالمي شأنه شأن الدول المتقدمة والنامية على السواء، ولعل البعض يقول إن العراق لم يملك أسواقاً مالية تتأثر بتلك الأزمة ولم تكن هناك استثمارات عراقية بالحجم الذي ينعكس على الاقتصاد العراقي، ولكن العراق يتأثر بشكل مباشر و مفاجئ بهذه الأزمة ليس من خلال الأسواق المالية ولكن من خلال الأسواق النفطية لأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على العوائد النفطية، إذ تشكل مساهمة القطاع النفطي حوالي ٧٠% من الناتج المحلي في العراق، ولهذا فإن الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر أسير لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولإلقاء الضوء على هذه المشكلة لابد من استعراض وتحليل ميزانية العراق لعامي ٢٠٠٩، ٢٠٠٨^(٩).

إن الحكومة العراقية، كانت قد أقرت ميزانية لعام ٢٠٠٨، بلغت قيمتها نحو ٥٠ مليار ثم زادت ٢٠ مليار دولار بعد ارتفاع أسعار النفط والتي تجاوزت ١٠٠ دولار للبرميل، وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق، والتي كانت بحدود ٧٠ مليار دولار والتي توزعت ضمن البنود التالية:

جدول (٢) موازنة العراق لعام ٢٠٠٨

النسبة	المبلغ المخصص	بنود التخصيصات
٣٠%	٢١ مليار دولار	التخصيصات الاستثمارية
٧٠%	٤٩ مليار دولار	التخصيصات التشغيلية
١٠٠%	٧٠ مليار دولار	إجمالي الميزانية

المصدر: وزارة المالية، التقرير الكامل لميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ومن الميزانية أعلاه يتضح إن التخصيصات التشغيلية متمثلة بالأجور والرواتب ونفقات الدولة الأخرى تشكل ٧٠% من الميزانية في حين إن التخصيصات الاستثمارية لا تتجاوز ٣٠% من الميزانية، مما يشير إلى ضعف الفاعلية الاستثمارية لاسيما الاستثمار العام لتعدد مراكز القرار الاستثماري وعدم الاستقرار الأمني والسياسي.

أما الموازنة العامة للعراق لعام ٢٠٠٩ فعلى ضوء التطورات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية ينبغي تأكيد حقيقة تلقي الاقتصاد العراقي لأثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية وبالتالي لابد من اعتماد المعالجات الضرورية للعديد من القضايا وفي مقدمتها انخفاض أسعار النفط الخام ومدى تأثيرها على الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠٠٩. وكانت الموازنة في بداية الأمر محسوبة على أساس سعر النفط ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد كما في الجدول (٢).

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

جدول (٣) موازنة العراق لعام ٢٠٠٩ قبل التعديل

بنود التخصيصات	المبلغ المخصص	النسبة
التخصيصات الاستثمارية	٢٠ مليار دولار	٢٠%
التخصيصات التشغيلية	٦٠ مليار دولار	٨٠%
إجمالي الميزانية	٨٠ مليار دولار	١٠٠%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الكامل لميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

كما ينبغي الاعتراف بأن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إجراء مراجعة إجمالي الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٠٩ وتخفيض إيراداتها المتوقعة بشكل أولي من ٨٠ مليار دولار إلى 67,5 مليار دولار مع افتراض سعر تصديري للنفط العراقي المصدر قدره 62,5 دولار للبرميل الواحد بدلا من السعر المفترض سابقا "والبالغ ٨٠ دولاراً للبرميل". ووفقا لذلك خفضت الموازنة ثانية إلى 62,5 مليار دولار ثم حصل التخفيض الثالث إلى ٥٩ مليار دولار على أساس سعر النفط ٥٠ دولاراً للبرميل بمعدل تصدير ٢ مليون برميل يوميا. "لذا فإنّ تدهور أسعار النفط جعل التفكير ينعطف في اتجاه آخر، فموازنة عام ٢٠٠٩ تم تصحيحها عدة مرات مع انخفاض أسعار النفط بمعنى أنّ الموازنة العراقية تتقلب كلما تقلبت أسعار النفط في العالم. وهذا يعني إن راسم سياسة الموازنة يعاني من صعوبات في ضوء تقلبات أسعار النفط، فالمعلوم أنّ الموازنة فيها كلف ثابتة وكلف متغيرة فالكلف الثابتة من الصعب زعزعتها لأنها تتضمن الرواتب والأجور والمكافآت التقاعدية مع تخصيصات البطاقة التموينية ومبالغ المساعدات، لذا فالتحرك يكون على الكلف المتغيرة. حيث بلغ نسبة التخفيض ٢٩% في الموازنة التشغيلية فيما بلغ التخفيض ١٥% في الموازنة الاستثمارية.

جدول (٤) موازنة العراق لعام ٢٠٠٩ بعد التعديل

بنود التخصيصات	المبلغ المخصص	النسبة
التخصيصات الاستثمارية	١٧ مليار دولار	٢٩%
التخصيصات التشغيلية	٤٢ مليار دولار	٧١%
إجمالي الميزانية	٥٩ مليار دولار	١٠٠%

المصدر: وزارة المالية، التقرير الكامل لميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

ومن الجدير بالذكر إن هناك قطاعات عديدة لم تتأثر بخفض الموازنة لعام ٢٠٠٩ وهي :-

١. رواتب الموظفين والمتقاعدين.
٢. تعويضات المهجرين والمرحليين والمصادرة أموالهم وممتلكاتهم من قبل النظام السابق أي الأموال المخصصة لهيئة نزاعات الملكية.
- ٣- القروض الإسكانية والتجارية والمصرف العراقي للتجارة هو المعني بالقروض التجارية ومصرف الرافدين والمصارف الأخرى التي تمنح قروضا" تجارية وإسكانية من دوائر التمويل الذاتي ولا تعتمد على الموازنة الاتحادية كشركات وزارة الصناعة والمعادن والنفط .

لذا نعتقد أنّ الانهيارات الاقتصادية والمالية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي من خلال تقلبات أسعار النفط العالمية ولكن في الوضع الحالي إذا تم الالتزام بموازنة ٢٠٠٩ دون إضافات فكل شيء سيسير على ما يرام إذا تحسنت أسعار النفط الخام إلى ما فوق ٦٠ دولارا" للبرميل الواحد . كذلك يمكن اعتبار مكونات الموازنة العامة قيّدا" على السياسة النقدية كما وتعتبر السياسة النقدية قيّدا" على الموازنة العامة وهذه العلاقة متلازمة وبالتالي فلا بد من توافق مابين السياستين النقدية والمالية.

وبفضل زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام وارتفاع سعر برميل النفط تم التخلص من العجز وسوف يتم إصدار موازنة تكميلية بمبلغ ٣ مليارات دولار من الفائض المتحقق في حال بقاء أسعار النفط اعلى من ٦٠ دولاراً ، وبذلك سيصبح العجز الموجود في موازنة عام ٢٠٠٩ يشكل انخفاضا بحدود ٢٢ % عن الموازنة التي تمت الموافقة عليها في العام الماضي في بادئ الأمر والبالغة ٨٠ مليار دولار والتي عدلت عدة مرات. وفي ضوء هذه الأسعار وديناميكية إعداد الموازن نعتقد أنّ العجز فيها هو عجز مخطط وليس عجزاً "فعلياً"

ثامناً: الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية - أيلول (٢٠٠٨):

- ١- هناك جملة من الدروس يمكننا الخروج بها من خلال دراستنا للأزمة المالية، وهي:-
 - ١- بما أن النظام الرأسمالي يركز على الليبرالية الاقتصادية فإنّ هذا النظام يحتوي على الكثير من المتناقضات التي سرعان ما تبرز في ظهور احتكارات، وفي تطور غير متكافئ لمختلف عناصره، يظهر في شكل أزمات دورية.
 - ٢- إن تعاضم دور الاقتصاد الرمزي يؤدي إلى التفاوت بين العمليات المالية والعمليات الحقيقية في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي يجعل النظام المالي عرضة إلى هزات عنيفة وسريعة، بسبب عدم الارتكاز على الأنشطة الاقتصادية الواقعية، وعادة ما يؤدي ذلك إلى حدوث الأزمات، مما يتطلب عدم المبالغة بدور الاقتصاد الرمزي بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي.
 - ٣- إن الثقة المفرطة في الاقتصاد الأمريكي والاعتماد على الدولار كاحتياطي أساسي مسألة مبالغ بها، لأنّ أمريكا عادة ما تصدر أزماتها إلى الدول الأخرى التي تعاني من جراء ذلك من التضخم المستورد ونقل أعباء عجز الاقتصاد الأمريكي إليها، من خلال تحكّم الأخير بمستوى السيولة الدولية.
 - ٤- إن تحول رأس المال المالي إلى رأس مال متخطي للقوميات سعياً وراء أقصى الأرباح من خلال الأصول القابلة للتحويل والعمليات الائتمانية غير المنضبطة

أسفر عن ازدياد المخاطر في الأسواق المالية وضاعف من حالة الاضطرابات والأزمات المالية.

٥ - إن ترك النشاط المالي و الإقراضي في الأسواق المالية والبنوك بدون ضوابط ومحددات عادة ما يؤدي إلى تفاقم الأزمات بسبب البحث عن تحقيق الأرباح العالية بمختلف الطرق التي تخرج عادة عن إطار العرف الإنساني، مما يتطلب وضع ضوابط محددة للنشاط المالي والمصرفي تحد من الانحرافات عن الأسس السليمة للربح المشروع لذا يجب الالتزام بمعايير لجنة بازل لتحديد حجم رأس المال المرجح بالمخاطر وعدم تجاوز الضوابط الائتمانية من حيث الكم وسعر الفائدة.

٦ - إن الأزمة الحالية ستؤدي إلى تناقص معدلات الإقراض وارتفاع تكاليفه، مما سيؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمارات وعلى النمو الاقتصادي.

٧ - هذه الأزمة جعلت من إفلاس المصارف والمؤسسات التمويلية من الفرضيات الواقعية التي يمكن إن يواجهها اقتصاد السوق حاليا في ظل التنصل من الضوابط الائتمانية.

٨ - ظهور اثر واضح للائتمان المصرفي في الدول المتقدمة قياسا بالدول النامية على معدل حصة الفرد من الناتج المحلي مما فاقم التوسع الائتماني مع هبوط سقف الضمانات المصرفية ، وهذا كان سببا رئيسا في حدوث الأزمة المالية ، مما يتطلب تحقيق التوازن بين الرغبة الجامحة لتحقيق الإرباح ونمو الناتج وبين التوسع بالائتمان المصرفي وفق الضوابط المصرفية بحيث تكون المخاطر بأدنى مستوياتها.

٩ - إن الازدياد في التبعية الاقتصادية للاقتصاد الغربي من قبل الدول النامية كونها ذات اقتصاديات أحادية الجانب ناهيك عن ضعف هيكلها الإنتاجية مع تفاقم نمو سكانها ، مما يجعل البلدان النامية عرضة لأي أزمة عالمية تحدث في المستقبل.

١٠ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً من الدرجة الأولى ، إضافة إلى انهيار البنية الاقتصادية التحتية نتيجة الحروب، مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي، ولذلك لم يبق أمام الاقتصاد العراقي خيار سوى الاعتماد على المورد النفطي ، ومن الطبيعي فان أي أزمة عالمية سنتعكس على أسعار النفط وبالتالي تنعكس على موازنة الدولة العراقية ، مما يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات من اجل تنويع مصادر تمويله .

الخاتمة:

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى النظام الرأسمالي إلا أنه النظام الأكثر شيوعاً في عالم اليوم، ولا يمكن القول بأنّ تغيرات النظام الرأسمالي لا تعيننا بحجة أنها تتضمن تناقضات وأزمات لا يمكن حلها في إطار نظامها وإنما نقول إن ما يحدث في النظام الرأسمالي من تغيرات تعني الجميع ولا يمكن لأحد أن يكون بمنأى عن إيجابياتها وسلبياتها.

إن الأزمات السابقة للثورة الصناعية امتدت إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي أزمات اقتصادية كانت ذات طابع زراعي ، وبعد ذلك أصبحت الأزمات ذات طابع صناعي ، إلا انه منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ظهرت أزمات فائض الإنتاج، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات أخرى غير تقليدية مركبة (دورية وهيكلية) في النظام الرأسمالي.

ومع كل مراحل تطور الرأسمالية من الرأسمالية التجارية مروراً بالرأسمالية الصناعية وإلى الرأسمالية المالية ، ظلت الرأسمالية يحكمها قانون أساسي هو قانون التطور اللا متكافئ . فأزمة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت أزمة انخفاض في الاستثمار تطلب علاجها خلق سيولة إضافية ، وتحفيزاً للطلب الفعال حسب الوصفة الكينزية، في حين أن أزمة السبعينات وبداية الثمانينات أفرزت مشكلة التضخم الركودي والمديونية الخارجية وتغيرات نظام الائتمان الدولي.

ويتطور النظام الرأسمالي ازداد ظهور الاقتصاد الرمزي كامتداد لظهور رأس المال المالي وأصبح هناك نظام مصرفي عالمي يتخطى القوميات لتلبية الاحتياجات الائتمانية والاستثمارية وتمويل الإنتاج والتجارة، وأصبح الانفتاح والاعتماد المتبادل في ظل العولمة أداة سريعة لانتقال الأزمات المالية بين مختلف الأسواق المالية. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت أزمات مالية عديدة بدأت بالمكسيك عام (1994) ثم في دول شرق آسيا عام (1997) تلتها روسيا عام (1998) ومن بعدها أزمة البرازيل عام (1999) وان القاسم المشترك بين تلك الأزمات هو أزمة الثقة التي منشأها حساب رأس المال وليس الحساب الجاري كما كان مألوفاً في الأزمات السابقة.

أما الأزمة المالية الراهنة أو ما تعرف بأزمة الرهن العقاري ، فكانت التدفقات السريعة لرأس المال سواء في صورة قروض أو استثمار مباشر أو استثمار محفظي سببا في ظهور فقاعة متمثلة بارتفاع الأسعار ، رافقتها صعوبة التنبؤ بالمستقبل ، ناهيك عن زيادة الائتمانات غير المضمونة مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية وركود القطاع الحقيقي.

وكما اشرنا سابقاً فإن جذور هذه الأزمة التاريخية تعود بالدرجة الأساس إلى الثقة المفرطة في الاقتصاد الأمريكي ،فضلا عن الفوضى في عمل المصارف وأسواق المال نتيجة عدم التزامها بمعايير لجنة بازل،التي حددت حجم رأس المال المرجح بالمخاطر فضلا عن الضوابط الائتمانية ،إذ أصبحت كل عملية ائتمانية تتضاعف مرات عديدة في شكل رهونات متتالية ،فضلا عن المضاربة بهذه الرهونات في الخيارات المتعددة الآجال التي تسمى ب(المشتقات المالية).

والمحصلة النهائية تشير إلى أن جوهر المشكلة هو الرهن العقاري حين منحت المصارف الائتمان للأفراد لشراء مساكن بأسعار فائدة متغيرة ،وقامت هذه المصارف ببيع الائتمانات لمصارف أخرى مقابل عمولات يتفق عليها بهدف الحصول على عوائد سريعة وتقليل المخاطر ، كما تم تحويل الائتمانات سابقة الذكر إلى سندات تتداول في سوق المال مع التأمين على هذه السندات لدى شركات التأمين.

وبعد أن حدثت الأزمة نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ارتفاع أسعار السلع الضرورية أصبح المواطن الأمريكي يسعى إلى توفير مستلزماته المعيشية على حساب تسديد القروض . ولتعدد ملكية القروض هذه أفلس المتعاملون بها، إذ أفلست المصارف الأولى والثانية وشركات التسليف وشركات التأمين ، وحدثت أزمة ثقة عارمة في النظام المالي والمصرفي ، وبالتالي عصفت رياح الأزمة في الاقتصاد الأمريكي خاصة والاقتصاد العالمي على وجه العموم وبدرجات متفاوتة.

وفي ظل الأزمة الحالية يجب أن نستنبط الدروس من أن النظام الرأسمالي يعد النظام الأكثر قبولاً عند مختلف التوجهات السياسية والفكرية في الوقت الحاضر لاسيما بعد فشل التجربة الاشتراكية في دفع عجلة النمو والتنمية، ولكن هذا النظام يحتاج إلى إعادة النظر في السياسات التي تحكم تطوره، بمعنى أن ترك النظام الرأسمالي سائراً على منهج الليبرالية المفرطة قد يؤدي إلى مزيد من الأزمات ، ولا بد أن تكون هناك ضوابط ومحددات حتى وإن كانت في شكل تدخل حكومي يراقب عمل النظام بدون التدخل في التفاصيل الجزئية ، من أجل الاستفادة من مزاياه وتجنب سلبياته.

إضافة إلى ذلك فإنّ هذه الأزمة والأزمات التي ستعكس آثارها في المستقبل تتدرج ضمن "الأزمات المستوردة" للدول النامية ومنها العراق، كونها اقتصاديات تابعة (أحادية الجانب)، تتأثر بما يجري في الأسواق الدولية خصوصاً أسعار المواد الأولية والنفط، مما يتطلب من هذه الدول أن تعيد النظر بسياساتها الاقتصادية ، من أجل الاعتماد على الذات والاستفادة من العلاقات الاقتصادية الدولية في تطوير اقتصادياتها، بالشكل الذي يمنحها الحصانة من التأثير المفرط بمجريات المتغيرات الدولية.

المصادر والهوامش

١- د. اشرف محمد دوابه، "الأزمة الاقتصادية العالمية: الطريق الأول للحل".
www.Islamonline.net

٢- فلند شتاين مارتن، "الاقتصاد الأمريكي يدور في حلقة مفرغة"
www.Islamonline.net

٣- حسين شحاتة "الأزمة الاقتصادية. الأسباب والبدائل"
www.Darelmashora.com

٤- خليل أبو سليم ، "أسباب الأزمة المالية العالمية"،
www.Zahran.org

5-IMF , International Financial Statistics,2003,2006,2008 ,pp
1180-1181.

6-. World Development report , WORLD BANK Washington,
DC, 2009 , PP.352-359 .

٧- تيشوري عبد الرحمن ،استشراف
مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ٢٠٠٨ .

٨- وزارة المالية .
www.anewar.org

،التقرير الكامل لميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .
www.mof.gov.IQ/ar/Index.php

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

الملاحق

ملحق (١) إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ومعدل النمو GDP في الولايات المتحدة الأمريكية.

السنوات	GDP بليون \$	إجمالي الإنفاق بليون \$	معدل النمو %	نسبة إجمالي الإنفاق إلى GDP %
١٩٩٦	٧٨١٣,٢	٦٦٥٩,٤	٦,٢	٨٥,٢
١٩٩٧	٨٣١٨,٤	٧٠١٧,٢	٦,٥	٨٤,٣
١٩٩٨	٨٧٨١,٥	٧٣٩٤,٥	٥,٦	٨٤,٢
١٩٩٩	٩٢٧٤,٣	٦٤١٠,٥	٥,٦	٦٩,١
٢٠٠٠	٩٨٢٤,٦	٨٤٣٤,٨	٥,٩	٨٥,٨
٢٠٠١	١٠٠٨٢,٢	٨٨٤٥	٢,٦	٨٧,٧
٢٠٠٢	١٠٤٤٥,٦	٩٢٧٧,١	٣,٦	٨٨,٨
٢٠٠٣	١٠٩٦٠,٨	٩٤٤٠,١	٤,٩	٨٦,١
٢٠٠٤	١١٦٨٥,٩	١٠٠٣٩,٩	٦,٦	٨٥,٩
٢٠٠٥	١٢٤٣٣,٩	١٠٦٧٣,٥	٦,٤	٨٥,٨
٢٠٠٦	١٣١٩٤,٧	١١٣١٣,٨	٦,٢	٨٥,٧
٢٠٠٧	١٤٠٢٨,٢	١٢٢٢٦,٤	٦,٣	٨٧,١

Resource: IMF , International Financial Statistics, 2003 , 2006 , 2008.,PP 1180-1181.

ملحق (٢) نسبة الائتمان المحلي من GDP للفئة الأولى من الدول ذات حصة الفرد من الناتج المحلي (اقل من ١٠٠٠ دولار) بموجب تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٠٧.

اسم الدولة	نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل القوة الشرائية (دولار)
الكونغو الديمقراطية	5	290
لابيريا	92	290
بوروندي	38	330
اريتريا	139	520
النيجر	7	630
سيراليون	10	660
موزنبيق	10	690
إفريقيا الوسطى	18	740
ملاوي	16	750
إثيوبيا	47	780
توكو	22	800
رواندا	9	860
مدغشقر	9	920
أوغندا	9	920

Resource: World Development Report , WORLD BANK Washington, DC, 2009 pp352-359.

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

ملحق (٣) نسبة الائتمان المحلي من GDP للفئة الثانية من الدول ذات حصة الفرد من الناتج المحلي (١٠٠٠-٥٠٠٠ دولار) بموجب تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٠٧.

اسم الدولة	نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل القوة الشرائية (دولار)
مالي	15	1040
بوركينافاسو	12	1120
تنزانيا	13	1200
غانا	٣٣	١٣٣٠
كوت دي لافور	٢١	١٥٩٠
طاجاكستان	١٥	١٧١٠
لاو	٨	١٩٤٠
اليمن	١٠	٢٢٠٠
باكستان	٤٦	٢٥٧٠
اندونيسيا	٤١	٣٥٨٠
المغرب	٩٢	٣٩٩٠
انكولا	٢	٤٤٠٠
سوريا	٣٣	٤٣٧٠
كواتيمالا	٤٢	٤٥٢٠
جورجيا	٢٣	٤٧٧٠

Resource: World Development Report , WORLD BANK Washington, DC, 2009 pp352-359.

ملحق (٤)

نسبة الائتمان المحلي من GDP للفئة الثالثة من الدول ذات حصة الفرد من الناتج المحلي (٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ دولار) بموجب تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٠٧.

اسم الدولة	نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل القوة الشرائية(دولار)
السلفادور	٤٦	٥٦٤٠
أرمينيا	١٢	٥٩٠٠
جمهورية الدومنيكان	٥٤	٦٣٤٠
أذربيجان	١٨	٦٣٧٠
ألبانيا	٦٤	٦٥٨٠
كولومبيا	٥٠	٦٦٤٠
أوكرانيا	٦٢	٦٨١٠
الإكوادور	١٩	٧٠٤٠
تونس	٧٢	٧١٣٠
بيرو	١٦	٧٢٤٠
البوسنة	٥٦	٧٢٨٠
تايلاند	٩٦	٧٨٨٠
البرازيل	٩٦	٩٣٧٠
جنوب إفريقيا	٨٩	٩٥٦٠
كازاخستان	٤١	٩٧٠٠

Washington, Resource: World Development Report , WORLD BANK DC, 2009 pp352-359

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

ملحق (٥)

نسبة الانتمان المحلي من GDP للفئة الرابعة من الدول ذات حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٠٧ . (١٠٠٠٠ دولار فأكثر) بموجب تعادل القوة الشرائية للعام ٢٠٠٧ .

اسم الدولة	نسبة الانتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب تعادل القوة الشرائية (دولار)
إيران	٤٨	١٠٨٠٠
بلغاريا	٥٩	١١١٨٠
المكسيك	٤٣	١٢٥٨٠
ماليزيا	١١٧	١٣٥٧٠
كرواتيا	٨٣	١٥٠٥٠
هنغاريا	٧٥	١٧٤٣٠
جمهورية ألبانيا	٥٥	٢١٨٢٠
إسرائيل	٧٦	٢٥٩٣٠
اسبانيا	١٩٤	٣٠١١٠
فرنسا	١٣٢	٣٣٤٧٠
اليابان	٢٩٤	٣٤٦٠٠
كندا	١٦٦	٣٥٣١٠
ايرلندا	١٩٩	٣٧٠٤٠
سويسرا	١٩٤	٤٣٠٨٠
سنغافورة	٨١	٤٨٥٢٠

Resource : World Development Report , WORLD BANK Washington DC,2009 PP352-359